المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يوليو ٢٠٢١

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

.

نظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف والمنافسة

شريف عبد الهادي محمد البدوي

نظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف والمنافسة

شريف عبد الهادي محمد البدوي

ملخص:

عرف الاقتصاد بأنه علم صنع الخيارات. هذا ولقد أصبحت الثقافة محركا اقتصاديا، أدى هذا بدوره إلي تنامي الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها من خلال سن الاتفاقيات الدولية التي تعد المرجعية الأساسية في إنفاذ تلك الحقوق. ولقد ظهر جليا الجانب الاقتصادي لهذه الحقوق، والذي تعكسه السلع والخدمات شديدة التنوع في سوق الصناعات الإبداعية، ونتيجة لذلك دخلت تلك الحقوق مجال المنافسة. وأبرز ذلك بدوره تساؤلاً عن مدى فعالية نظام الإدارة الجماعية مرورا بواقع عدم تبني بعض الدول الأعضاء في اتفاقية التربس تنظيم تلك الآلية ضمن تشريعاتها الوطنية وانعكاس ذلك سلباً على الحقوق المالية والأدبية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، وعلى مدى ملائمة تلك التشريعات من منظور مقارن لصناعة خيارات اقتصادية والمنافسة في الاقتصاد الإبداعي كونه الاقتصاد الذي يولد الثروة من الملكية الفكرية.

أهمية البحث:

إن أهمية نظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف وأثر إنفاذه وعلاقته بالمنافسة هو انعكاس لواقع أهمية الصناعات الإبداعية التي تتضمن كافة الأنشطة الثقافية التي تسهم في السوق الاقتصادية وهو ما يسمى بالاقتصاد الإبداعي أو "الاقتصاد البرتقالي"[1] يشير هذا المصطلح الى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تجمع بين الثقافة، الإبداع والتكنولوجيا – غالبا ما تكون محمية بموجب حقوق المؤلف – وهي اليوم بمثابة محرك جديد فريد من نوعه للنمو الاقتصادي وأيضا عامل مؤثر وفعال لتحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية.

يؤدي ذلك إلي التساؤل عن مدى ملائمة تشريعات الملكية الفكرية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلي التطور المتنامي في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي انعكس وبقوة على المصنفات الإبداعية ذاتها،

[1] La economia Naranjo يرجع هذا المصطلح الى كتاب " الاقتصاد البرتقالي، فرصة لا حصر لها لكلا من فيليبي بوريتراجو وإيفان دوكي ماركيز.

خاصة في اطار المنافسة وأدى ذلك الى تنوع أكبر في المصنفات تبعه تزايد في التعدي عليها.

يلقي هذا بدوره الضوء على حاجة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة إلي نظام فعال لإدارة وحماية واستغلال حقوقهم، خاصة وأن التعديات على تلك الحقوق قد تقع دون أن يتصل علمهم بها، أو دون توافر إمكانية لديهم للدفاع عنها. ولقد دعى هذا الى بحث دور كل من الدولة والكيانات الخاصة في تولي الإدارة الجماعية. ولهذا فإن وجود تشريع وطني ينظم الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة له بات ضروريا. تلك الضرورة وليدة علاقة حق المؤلف بقانون المنافسة.

مشكلة البحث:

تبنى إشكالية البحث على عدد من التساؤلات التي مفادها:

١- كيف تناولت الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية نظام الادارة الجماعية لحقوق المؤلف؟
٢- ما هو مدى فعالية نظام الإدارة الجماعية كإحدى الآليات في تحقيق الحماية والاستغلال الاستئثاري الأمثل لأصحاب تلك الحقوق؟
٣- كيف بدأت علاقة حق المؤلف بقانون المنافسة؟ وما الذي يستدعيه تحقق تلك العلاقة بالنظر الى الفراغ التشريعي للإدارة الجماعية في مصر من خلال تحليل هذا الوضع ومن منظور قانون مقارن؟
٤- ما هو أثر إنفاذ نظام الإدارة الجماعية على المنافسة ضمن الصناعات الإبداعية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي التعريف بمفهوم الإدارة الجماعية، الصناعات الإبداعية، حق المؤلف وبيان أهمية الإدارة الجماعية ودورها في الحماية. كذلك توضيح علاقة حق المؤلف بقانون المنافسة، والتركيز على تطبيقات الادارة الجماعية ضمن نماذج البحث في صناعات السينما، الموسيقى، المحتوى الرقمي.

منهجية البحث :

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي – المقارن باعتباره الأمثل بالنظر إلي طبيعة البحث وموضوعه فيتم من خلاله وصف وتحليل نصوص الاتفاقيات الدولية، التشريعات المقارنة، والدراسات ذات الصلة وصولا إلي تحقيق أهداف البحث.

التعريف بالإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

تطورت الصناعات الإبداعية بشكل مذهل، وأصبحت المصنفات أكثر تنوعا، هذا إلي أن تداول المصنفات على تنوعها أصبح مسألة أكثر يسرا بعد دخولها الحيز الرقمي ومن خلال شبكة الإنترنت وكنتيجة لذلك تغيرت طرق تحديد عوائد الاستغلال لتلك المصنفات. وبالتجربة ازداد التأكيد على أن الممارسة الفردية للحقوق مسألة غير عملية، فثمة حالات يحتاج فيها المنتفعون إلى منفذ سريع للمصنفات، والإدارة الجماعية أداة أساسية للممارسة الفعالة للحقوق، حينها تلعب شركات الادارة الجماعية دوراً مفيداً بالنسبة إلى المؤلفين، والمبدعين، وأصحاب الحقوق المجاورة.[١]

مفهوم الإدارة الجماعية:

يقصد بالإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة "ذلك التسيير الذي تتولاه شركات أو جمعيات مرخص لها بموجب القانون القيام بأعمال التسيير للحق المالي للمؤلف، ولأصحاب الحقوق المجاورة بصفتها وكيلا قانونيا تمارس صلاحيتها في ضوء الخطوط العريضة التي خطها لها القانون."[٢]

يثور التساؤل حول الطبيعة القانونية لمن يتولى الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، إجابة التساؤل السابق تقودنا لتناول بعض

[١] انظر في هذا المعنى منشور الويبو رقم ٩٥٨,٣A، حق المؤلف وصناعات حق المؤلف، ٢٠١٦، ص ٥١

[٢] BAUTISTA(E), The Advantages of collective Rights Management for Authors And other Rights Holders in Digital Environment', International UNESCO Symposium on copyright and communication in the information society, Paris, UNESCO publishing.

التشريعات المقارنة التي نظمت الإدارة الجماعية. هذا فضلا عن وثائق العمل الاسترشادية في هذا الصدد.[١]

وفي هذا ورد بالفصل الثاني بالمادة (٩) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنه: "للمؤلف أو خلفه أن ينقل الى الغير، سواء أكان شخصا طبيعيا أم اعتباريا، كل أو بعض حقوقه المالية المبينة في هذا القانون. ويشترط لانعقاد التصرف أن يكون مكتوبا ومحددا فيه الحق محل التصرف، مع بيان الغرض منه، ومدة الاستغلال ومكانه. ويكون المؤلف مالكا لكل ما لم يتنازل عنه صراحة من حقوق.[٢]

تلى ذلك ما ورد بالفصل السادس بالمادة (٣٠) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بذات التشريع آنف البيان من أنه "يجوز لأصحاب حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أن يتنازلوا عن حقوقهم المالية إلي جمعيات مهنية متخصصة لإدارتها، أو أن يوكلوا جهات أخرى في مباشرة هذه الحقوق."[٣]

وفي فرنسا – مثلا– نشأ عدد من هذه الهيئات عنيت بمختلف المجالات، التي تقع تحت مظلة حق المؤلف والحقوق المجاورة. وسعت هذه الهيئات إلي الدفاع عن حقوق الأفراد المنتسبين إليها وفقا للمجال المتخصصة به.[٤]

آلية عمل نظام الإدارة الجماعية:

وفقا لهذه الوكالة سوف يقوم الشخص الاعتباري بالتعاقد مع المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة على قيامه بهذه المهمة وفي حدودها. في هذا السياق، ورد بالمادة (٧) من القانون الإتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن

[١] راجع للتعمق: وثيقة عمل، مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية (مجموعة أدوات) الويبو، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨

[٢] دولة الامارات العربية المتحدة، القانون الإتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ١ يوليو ٢٠٠٢.

[٣] المرجع السابق مباشرة.

[٤] الشيخ، رمزي، الحقوق المجاورة لحق المؤلف، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥ ص ٢٦٨ و ٢٧٠.

حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة "للمؤلف وحده وخلفه من بعده، أوصاحب حق المؤلف أن يرخص باستغلال المصنف، وبأي وجه من الوجوه ..." وبالتوازي الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من ذات القانون السابق التي أوردت "وتعتبر العقود التي تبرم بهذا الشأن عن طريق هذه الجمعيات أو الجهات عقود مدنية".

وسوف تلقي آلية العمل السابقة بإلتزامات على عاتقها بشأن مسك سجلات بأعضائها، صفاتهم، وأعمالهم التي تعاقدوا بشأنها والتزامات عدة اخرى.[١] الحاقا بهذا السياق، وفي مجال بحث الواقع العملي لهذه الهيئات، نذكر على سبيل المثال الجمعية الفرنسية الأشهر عالميا [٢](SACEM) والجمعية الفرنسية [٣](L'ADAMI) وأيضا (La PROCIREP)[٤] كما توجد في مصر (SACERAU)[٥] وهي جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين.

القائم بالإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

نواجه في هذا الصدد إشكالية أثر التعدد على إدارة الحقوق المرخص باستغلالها. ويوجد رأي فقهي ينتقد كثرة عدد هذه الهيئات في الدولة مؤسسا نقده على أن ذلك التعدد يؤدي إلي تشتت تلك الحقوق، وعدم القدرة على حمايتها بفعالية، لاسيما إذا ما اتخذت هذه الهيئات الشكل المدني الذي قد تفقد فيه الكثير من صلاحياتها، بسبب عدم التعاون معها من أجهزة الدولة.[٦] لكن رأيا آخر يرى أن كثرة هذه الهيئات يرتب عكس النتيجة السابقة خصوصا وأن عدد الأعضاء يفرض تعدد مثل هذه الهيئات، وإلا لرتب ذلك ضياعا حقيقيا للحقوق أمام عدم قدرة الهيئة الواحدة على استيعاب الأعداد الكبيرة نسبياً لأصحاب الحقوق.[٧]

---

[١] راجع في هذا المعنى بشأن هذه الالتزامات المادتين (٣١ و ٣٢) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

[٢] (SACEM) Société des auteurs, compositeurs et éditeurs de musique.

[٣] (L'ADAMI) Société civile pour l'administration des droits des artistes et musiciens interprètes.

[٤] Société des producteurs de cinéma et de télévision

[٥] جمعية المؤلفين والملحنين والناشرين المصرية: ساسيرو SACERAU

[٦] راجع بشأن هذا الرأي: بدر، أسامة أحمد، بعض مشكلات تداول المصنفات عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.

[٧] الشيخ، رمزي، مرجع سبق ذكره.

وفي مجال التقدير، ومن منظور اقتصادي فإن تعدد تلك الهيئات مهم وفعال بالنسبة لتعزيز الصناعات الإبداعية، إذ تفرض المنافسة زيادة الطلب لأنه غالبا ما تؤدي المنافسة الصحية الى الاستثمار في المزيد من الأنشطة التسويقية من شركات مختلفة مما يؤدي في النهاية إلي زيادة الطلب الإجمالي على المنتج في السوق المعني. هذا فضلاً عن مساعدة تلك الهيئات أو الشركات على العثور على ميزتها التنافسية إذ غالبا ما تقوم الشركات في سوق تنافسية بتتبع وتحليل ودراسة ما يقدمه منافسوها الآخرين من الأعمال والخدمات وكيفية تقديمها لتحسين عروضهم.[١]

أثر إنفاذ نظام الإدارة الجماعية على المنافسة في صناعة السينما:

تعد صناعة السينما واحدة من الصناعات الإبداعية. ولعل التطور في صناعة السينما يعكسه بوضوح ظهور السينما الرقمية. ونرى أن السينما الرقمية لن تعمل على صياغة هذا الفن من زاوية الصورة فقط، وإنما هناك زوايا هامة تعد المراحل الأساسية طالها التغيير هي مرحلة الإنتاج، التوزيع، العرض.

هذا الجانب الاقتصادي في صناعة الفيلم السينمائي تطور بدوره، فيما يخص الإنتاج وتحديداً جانب التكلفة. ولقد ظهر العديد من آلات التصوير الرقمية، بالإضافة إلي الإمكانيات الرقمية الأخرى لمراحل ما بعد الإنتاج التي يمكنها المساهمة في تحسين الصورة بشكل عام، أثر ذلك على الصناعة بشكل هائل.[٢] إن تلك التقنيات ستحتاج لخبراء يتقنوها وبالتأكيد فإن لتلك الخبرة تكلفة، هذا يجعل منهم أعضاء محتملون في شركات الإدارة الجماعية، ينبئ هذا بطبيعة الحال عن دور أكبر تلعبه تلك الشركات بعد ظهور السينما الرقمية.[٣]

[١] For a deep perspective look Towse, R., ٢٠١٦. Economics of collective management organizations in the creative industries. In: Second WINIR Symposium, WINIR conference ٤ - ٦ April ٢٠١٦, Bristol, UK.

[٢] جمال، هشام. التكنولوجيا الرقمية في التصوير السينمائي الحديث. إصدارات أكاديمية الفنون. القاهرة. مصر. ٢٠٠٦. ص ١٨٦، ١٨٧.

[٣] راجع للتعمق: بشأن السينما الرقمية بوجه عام وتأثيرها على صناعة الأفلام: سونيا شينك، بن لونج، ترجمة إسماعيل سليمان. صناعة الأفلام رقميا "دليل عملي". المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠١٦.

في صناعة الفيلم السينمائي، فإن مصادر التمويل[١] تكون إما من خلال قرض من البنك، أو قرض من أحد موزعي الأفلام، وهو ما يسمى بسلفة التوزيع – كلاهما يثير فكرة التمويل بضمان شباك التذاكر[٢]– وذلك نظير أن يقوم الموزع بتوزيع الفيلم مقابل نسبة يتفق عليها الطرفان وتخصم من صافي إيراد الفيلم، مع اعتبار الباقي بمثابة تسديد للقرض حتى استيفاء قيمته بالكامل.

فيما يخص التوزيع، يدرك الخبراء في عمليات التوزيع مدى ثقل هذه المرحلة والقدر الكبير من المخاطرة التي يمكن أن تحتويها من نفقات مالية قد لا تعود بالربح على الشركة في أحوال التقديرات الخاطئة في مقابل التكلفة الإنتاجية. فأمريكا الشمالية وحدها يوجد بها عدد ٣٩٠٠٠ دور عرض سينمائية الأمر الذي يتضح معه قدر المدخرات التي يمكن أن يحققها لهم نظام التوزيع بالأسلوب الرقمي، والذي يقدر بحوالي ٨٥٠ مليون دولار سنويا تذهب في طباعة الأفلام السينمائية فقط، وهذا ما لا يحدث في انتاج الأفلام في السينما الرقمية.[٣] بذلك يمكننا ملاحظة أثر إنفاذ نظام الادارة الجماعية في صناعة السينما على المنافسة.

وبطبيعة الحال لا يقتصر الأمر على سوق صناعة السينما في فرنسا بل أمتد لخارجها. على سبيل المثال قالت شركة لاندمارك المالكة لدور العرض السينمائي داخل الولايات المتحدة وخارجها بأنها سوف تستبدل أنظمة العرض الخاصة بمجمعاتها السينمائية، بأنظمة رقمية جديدة وفائقة الجودة من طراز سوني Sony's digital projectors.[٤] ونشير إلي أن دخول صناعة السينما البيئة الرقمية سوف يدخلها الى حقل الانتهاكات، فضلاً عن اشكالية توزيع العائد عن الاستغلال المرخص به.

لقد أدركت معظم تشريعات الملكية الفكرية أن هناك تلازما حتميا بين مسألة تقييم المساهمات الخاصة بكل شريك وتوزيع العائد الناتج عن استغلال

[١] أبوشادي، علي. سحر السينما. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر. ٢٠٠٥

[٢] For a deep perspective look ISHII, Yasuyuki, ٢٠١٧, Valuation of intellectual property, Japan patent office, Asia - Pacific industrial property center, japan institute for promoting invention and innovation. P.١٠

[٣] جمال ، هشام. مرجع سابق. ص ١٩٤، ١٩٥.

[٤] مرجع سابق. ص ٢١٤، ٢١٥.

المصنفات المشتركة. وقد كان من أثر هذا التلازم أن ارتأت التشريعات أنه من الأنسب أن تترك للشركاء حرية تحديد نسب المساهمات التي يتم على أساسها توزيع عائد الاستغلال.[1]

وعلى الرغم من بديهية ضرورة تنظيم الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة كنظام حماية فعال لاستغلال تلك الحقوق يمكن رصد العديد من الأنظمة القانونية –منها القانون المصري– التي لم تنص على نظام الإدارة الجماعية، يدعو هذا الى التساؤل عن مدى إلزامية العمل به بالنسبة الى التشريعات الوطنية، ويقود للتساؤل حول المصدر القانوني لنظام الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المصدر القانوني لنظام الادارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

تشكل الاتفاقيات التي نظمت حقوق الملكية الأدبية والفنية الأساس القانوني الذي تستند إليه التشريعات في أخذها بهذا النظام. ويمكن القول بأن اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية– وما طرأ عليها من تعديلات عدة– المرجع الأول لحماية الحقوق الأدبية والفنية، أرست هذه الاتفاقية الأساس القانوني لنظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف.

ويشير نص المادة الرابعة عشر (ثالثا) من اتفاقية برن إلي حق التتبع بشأن المصنفات الفنية والمخطوطات، إذ جاء فيه: "١– فيما يتعلق بالمصنفات الأصلية والمخطوطات الأصلية لكتاب ومؤلفين موسيقيين، يتمتع المؤلف، أو من له صفة بعد وفاته من الأشخاص، أو الهيئات، وفقا للتشريع الوطني، بحق غير قابل للتصرف فيه، في تعلق مصلحتهم بعمليات بيع المصنف التالية لأول تنازل عن حق الاستغلال يجريه المؤلف."

أظهر النص السابق إمكانية تولي المؤلف مباشرة، أو من له هذه الصلاحية من الهيئات القيام بالاستغلال المالي للمصنف وبحسب التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بالاتفاقية. كما أنه إذا كانت الاتفاقية قد جعلت من هذه الهيئات وسيلة لتنظيم الاستئثار المالي بالمصنف، فقد أناطت في ذات المادة (٣/٣/١٤) الاختصاص بتحديد إجراءات التحصيل والمبالغ الواجبة

[1] مأمون، عبدالرشيد. عبد الصادق، محمد. حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: فى ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م، دار النهضة العربية. ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ص ٣٩٨.

بالتشريعات الوطنية، حيث جاء فيها القول: "يختص التشريع الوطني بتحديد إجراءات التحصيل والمبالغ الواجبة".[١]

هذه الاتفاقية عرفت قصوراً تجاه تنظيم إدارة تلك الحقوق، بحيث لم تتبن تنظيما قانونيا لتسمية هذه الهيئات، وتحديد المنتسبين إليها، وكذا كيفية توزيع صافي ما يتم تحصيله من مبالغ على أعضاء الإدارة الجماعية، حيث لا يعدو دورها أكثر من النص على إمكانية إدارة الحقوق الجماعية للمؤلفين.[٢] وتجدر الإشارة هنا الى أن اتفاقية (TRIPS) وعلى النقيض من اتفاقية (برن) شملت بالحماية أصحاب الحقوق المجاورة من مؤدي التسجيلات الصوتية ومنتجيها وهيئات الإذاعة.[٣]

يذهب رأي من الفقه الى أبعد من ذلك عندما انتهى وتأسيسا على أن إحالة اتفاقية (التربس) على اتفاقية (برن) لتصبح الأخيرة جزءا من اتفاقية (التربس) يجعل من إنشاء هيئات الإدارة الجماعية لحماية حقوق المؤلفين أصبح التزاما على البلدان الأعضاء، كانعكاس لإضفاء الصبغة الإلزامية على اتفاقية (برن) مستمدة طبقا لنص المادة الأولى والمادة (٦٧) من اتفاقية (التربس).[٤]

وفي مجال التقدير، ومن منظور قانوني خلط هذا الرأي بين التزام الدول الأعضاء في اتفاقية التربس بالتعاون الفني تحت نص المادة (٦٧) الذي استهدف التعاون الفني والمالي والمساعدة القانونية والفنية بين الدول الأعضاء وبين إنشاء هيئات الإدارة الجماعية لحماية حقوق المؤلفين والنص عليه كنظام ملزم ضمن تشريعاتها.

ونرى أنه ورغم التسليم بأثر إحالة اتفاقية التربس على اتفاقية برن الذي يتمثل في اندماجهما معا –بالنسبة الى المواد المحال إليها– إلا أن القول بأن اتفاقية التربس وضعت التزام معلق على كافة الدول الأعضاء بإنشاء هيئات الإدارة الجماعية لحماية حقوق المؤلفين قول غير سديد.

---

[١] الدلالعة، سامر. التدابير الدولية في مجال الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين النظرية والتطبيق. **مجلة المنارة**. المجلد ١٣ العدد ٨. ٢٠٠٧. ص ١٩٤.

[٢] مرجع سابق. ص ١٩٤.

[٣] يراجع في ذلك المادة ١٤ من اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس) في فقراتها (١، ٢، ٣)

[٤] الدلالعة سامر. مرجع سابق. ص ١٩٥

هذا إلي أن إدراك المصدر القانوني لا يعني القول بإلزامية العمل بنظام الإدارة الجماعية بالنسبة الى التشريعات الوطنية وإنما يعني إلزامية إتاحة إنفاذه كنظام يمكن العمل به. وللتفرقة هنا بالغ الأثر في تقييم مدى الالتزام من جانب التشريعات الوطنية بالضوابط الدولية المنصوص عليها في إتفاقية التربس. والأخير محل للرقابة من مجلس شئون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وفقا للمادة ٦٨ من اتفاقية (TRIPS).[١]

وبناءً على ذلك، نرى أن إغفال تنظيم الإدارة الجماعية بمثابة ابتعاد من المشرع عن الواقع الذي تفرضه أهمية متزايدة لتلك الحقوق بوصفها المكون الأساسي للصناعات الإبداعية وإغفال لأثر إنفاذ نظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف وعلاقته بالمنافسة.

علاقة حق المؤلف بقانون المنافسة:

إن القوة الاقتصادية المتصاعدة للشركات القائمة بالإدارة الجماعية لحق المؤلف مصدرها المركز المسيطر الذي تملكه من خلال الاحتكار الفعلي لحقوق المؤلف التي تم نقلها إليها، هذه الشركات عبر ما تكتسبه من خبرات عملية، وثقة سوقية تعكسها الزيادة المستمرة في أعضائها وطالبي الانضمام إليها (كونت ما يمكن اعتباره محفظة متنوعة من تراخيص الاستغلال) سوف تمنحها مركزا مسيطرا بالنسبة الى الوكلاء الاقتصاديين الأقل قوة. على سبيل المثال، المستغل الفردي لديسكوتيك الذي يوجد في مواجهة جمعية أو شركة للإدارة الجماعية لحقوق مؤلفي المصنفات الموسيقية (SACEM)[٢].

لقد تناولت المادة ٤ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر عن جمهورية مصر العربية هذا الفرض، إذ نصت على: "السيطرة على سوق معنية في تطبيق أحكام هذا القانون هي قدرة الشخص الذى تزيد حصته على (٢٥%) من تلك السوق على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض بها دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك." يقود المفهوم السابق الى التساؤل عن

---

٢٥ انظر للتعمق سلامة، أحمد، القانون الدولي الخاص للملكية الفكرية دراسة للاتفاقيات الدولية ومناهج حماية حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر. الطبعة الأولى ٢٠١٩، ص .٤١٨

[٢] لطفي، محمد. حق الاداء العلنى للمصنفات الموسيقية : دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى واتفاقيتى برن و جنيف الدوليتين (صيغتى باريس سنة ١٩٧١). الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٧

ضوابط تطبيق قانون المنافسة على عقود استغلال حق المؤلف والحقوق المجاورة.[1]

لما كان ذلك، يمكن اعتبار كل مالك لحقوق المؤلف نقل هذه الحقوق أو منح ترخيصا يمارس نشاط توزيع. وعندما يكون الذي يدير حقوق المؤلف هو أيضا المبدع للمصنف الذي تنصب عليه هذه الحقوق، هنا يمكن أن نعتبر هذا المالك كمنتج. فبالقياس على من ينتج ماكينة أو سيارة، يمكن النظر الى رسام أبدع مصنفا تصويريا والروائي الذي كتب قصة أو رواية.[2] يثير ذلك حديثا آخر عن إدارة مصنف الفن التشكيلي في سوق الفن باعتبارها مصنفات وسوق تتميز بخصوصية كبيرة.[3]

وبالرجوع الى ما سبق من مقدمات تبين للباحث النتائج التالية:

أولا: الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تمثل نظاما قانونيا فعالا لحماية أصحاب الحقوق من أعضاء الجهة القائمة على رعاية تلك الحقوق وتنظيم التشريعات الوطنية لنظام الإدارة الجماعية يعكس جديتها واتساقها بالنظر لما تخلقه من فرص اقتصادية بعد دخولها مجال المنافسة.

ثانيا: إدراك المصدر القانوني الدولي لنظام الإدارة الجماعية لا يعني القول بإلزامية العمل بنظام الإدارة الجماعية بالنسبة الى التشريعات الوطنية وإنما يعني إلزامية إتاحة إنفاذه كنظام فعال يمكن العمل به.

ثالثا: من منظور اقتصادي فإن تعدد هيئات الإدارة الجماعية مهم وفعال بالنسبة لتعزيز الصناعات الإبداعية، خاصة صناعة السينما والموسيقى.

---

٢٦ انظر للتعمق فايد، عابد. عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية والإبداع. القاهرة. مصر. ٢٠١٦-٢٠١٧. ص ١٣١، ١٣٢.

[2] فايد، عابد. مرجع سابق. ص ١٣٥.

[3] انظر للتعمق أبو النصر، ياسر. الجامع الياسر في حق المؤلف وقانون سوق الفن في مصر وفرنسا. الجزء الأول. دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام القانوني للأعمال الفنية في ضوء القانون المدني وقانون حق المؤلف. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. ٢٠١٣، ص ٣٨، ٣٩.

رابعا: قصور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري لعدم تنظيمه الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

واستنادا الى النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

أولا: تعديل تشريع القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري بإضافة ملحقا للكتاب الثالث منه ينظم الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة له.

ثانيا: تعزيز الصناعات الإبداعية ودور الدولة فيها خاصة صناعة السينما، بخلق وجذب آليات – شركات وجمعيات مرخص لها بإدارة الحق المالي للمؤلف ولأصحاب الحقوق المجاورة– للعودة بها كصناعة رائدة.

المراجع

أولا: قائمة المراجع العربية

١- **الكتب والمؤلفات:**

- أبو النصر، ياسر. الجامع الياسر في حق المؤلف وقانون سوق الفن في مصر وفرنسا. الجزء الأول. دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام القانوني للأعمال الفنية في ضوء القانون المدني وقانون حق المؤلف. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. ٢٠١٣.
- أبوشادي، علي. سحر السينما. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر. ٢٠٠٥.
- بدر، أسامة أحمد، بعض مشكلات تداول المصنفات عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- جمال ، هشام. التكنولوجيا الرقمية في التصوير السينمائي الحديث. إصدارات أكاديمية الفنون. القاهرة. مصر . ٢٠٠٦.
- سلامة، أحمد، القانون الدولي الخاص للملكية الفكرية دراسة للإتفاقيات الدولية ومناهج جماية حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٩.
- سونيا شينك، بن لونج، ترجمة إسماعيل سليمان. صناعة الأفلام رقميا "دليل عملي". المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠١٦.
- الشيخ، رمزي، الحقوق المجاورة لحق المؤلف، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، مصر، ٢٠٠٥ ص ٢٦٨ و ٢٧٠.
- فايد، عابد. عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية والإبداع. القاهرة. مصر. ٢٠١٦- ٢٠١٧.

- لطفي، محمد. حق الاداء العلنى للمصنفات الموسيقية : دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والفرنسى واتفاقيتى برن و جنيف الدوليتين (صيغتى باريس سنة ١٩٧١). الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٧.
- مأمون، عبدالرشيد. عبد الصادق، محمد. حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: فى ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ م، دار النهضة العربية. ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٢- الدوريات والرسائل العلمية.

- الدلالعة، سامر. التدابير الدولية في مجال الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بين النظرية والتطبيق. مجلة المنارة. المجلد ١٣ العدد ٨. ٢٠٠٧.

٣- التقارير والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية

- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التربس)، ١٩٩٦.
- وثيقة عمل، مجموعة أدوات الويبو للممارسات الجيدة لمنظمات الإدارة الجماعية (مجموعة أدوات) الويبو، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨.
- دولة الامارات العربية المتحدة، القانون الإتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢ في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ١ يوليو ٢٠٠٢.
- جمهورية مصر العربية، القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية، ١٥ فبراير ٢٠٠٥.

- منشور المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) رقم ٩٥٨,٣A، منهجية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، حق المؤلف وصناعات حق المؤلف، جنيف، سويسرا، ٢٠١٦.
- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وثيقة باريس، يوليو ١٩٧١، المعدلة ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية

١ – الكتب والمؤلفات:

- BAUTISTA(E), The Advantages of collective Rights Management for Authors And other Rights Holders in Digital Environment' , International UNESCO Symposium on copyright and communication in the information society, Paris, UNESCO publishing.

٢ – الدوريات والرسائل العلمية

- Towse, R., ٢٠١٦. Economics of Collective Management Organizations in the Creative Industries. In: Second WINIR Symposium, WINIR Conference ٤ - ٦ April ٢٠١٦, Bristol, UK
- ISHII, Yasuyuki, ٢٠١٧, Valuation of Intellectual Property, Japan Patent Office, Asia - Pacific Industrial Property Center, Japan Institute for Promoting Invention and Innovation.